ثورة التحرير الجزائرية و ترسيخ آليات ارتباط الديني بالسياسي

د. براني كلثوم

***

مقدمة :[*]

لأن السلطة السياسية لا تقوم خارج الفضاء الرمزي في ثقافة الجماعة و لا تشيد إلا في إطار منظومة فكرية تحدّد و تبرّر طبيعتها، فكذلك لا تسترجع في حالى اغتصابها إلا من خلال هذا الفضاء الرمزي أي بالعودة إلى الذات الطبيعية و الاجتماعية. و كل من الطبيعة و الاجتماع مرهون بديناميكية التطور الفكري نفسه ابتداء من السلطة كفكرة تجسدها جدلية الصراع بين المعايير السياسية و القيم الاجتماعية كذلك يتّضح عن صورة النضال الوطني الذي قادته النخب الجزائرية في حملتها لاسترجاع السيادة حيث حُزّبت الأفكار و تحركت في عدة اتجاهات اندماجية، استقلالية، إصلاحية تسعى كلّها إلى استثمار العبقرية الشعبية أي الذات الثقافية بأسلوب التعامل مع العلم و التجديد، فجعلت من حركة التحرير الوطنية و قد اختلفت اتجاهاتها " ذات أفكار غير متآلفة، أدخلت الجماعات الاجتماعية و العائلات السياسية التي

---

[*] - **Résumé :** Devant le conflit interne du Mouvement national concurrent d'acquérir une légitimité politique, Il était nécessaire de se référer à l'espace des principes symboliques et islamiques qui portent sur la liberté, la justice et l'égalité en termes de religion, revendiqués par les algériens et transformées comme valeurs culturelles, ethniques et religieuses contre la présence coloniale, à travers une tendance populiste qui a reconstruit le concept du pouvoir politique à partir des convictions militantes conditionnées par une conscience religieuse et linguistique sous la pression des rapports de classe capitalistes coloniales de la production qui ont mené à la souffrance, la pauvreté et la misère des classes ouvrière et des paysans Algériens, Après avoir ravagé les fondements de l'économie traditionnel, basée principalement sur l'agriculture.

Il s'agissait donc d'un discoure politique qui confrontait les pauvres et les riches dans une vision fondée sur la profondeur du nationalisme arabe spirituelle manifesté à travers les valeurs arabes et l'engagement à la religion, et en inculquant les valeurs nationales observées comme création supérieure et morale des non-instruits (tendance du populisme) qui guidait le mouvement des libertés démocratiques après être reconduit en idéologie communautaire adaptée par la violence révolutionnaire pour s'exprimer, et comme une continuation des résistances guidées par un charismatique populiste qui déclenchera la guerre de révolution en Novembre 1954, qui a rétablie l'ordre de la pensée nationale algérienne, et produit les normes nouvelles du concept du pouvoir politique dont l'islam a été l'un de ces principes

. **Mots clés** : Pouvoir, Religion, Politique, Islam, Idiologie, Révolution

La révolution de libération algérienne (mécanismes de lien entre religion et politique)

تكوّنها في علاقات خلافية تقدم كل منها (الراديكالية و الاصلاحية) نفسها على أنها تملك الحقيقة، فلجأت إلى الأسلوب الإقصائي بدلا من الحوار الفكري."[1]

إلا أن الحوار سيفرض نفسه في خضم النزاعات الداخلية للحركة الوطنية المتنافسة على امتلاك الشرعية السياسية للمعارضة بشكل أو بآخر للسياسة الكولونيالية التي كانت تغذي هذا النزاع كطرف مباشر في المنافسة السياسية و هي تملك القوة المادية لقهر و ردع كل الأفكار التحريرية حتى و إن كانت مثل هذه الأفكار من إنتاج ثورتها التاريخية. فكان إذن لابد من الرجوع إلى الفضاء الرمزي و المبادئ الاسلامية المتضمنة للحرية و العدالة والمساواة بلغة دينية وجدت استجابة شعبية حوّلت الانتفاضات و النضال إلى حرب مقدسة.

1. الاتجاهات الثورية بين الوطنية و الشعبوية.

تعني الثورة اصطلاحا في اللغة اللاتينية " العودة إلى الذات " أو " الرجوع إلى ما كان من قبل "[2] و تعني الثورة في العربية " الهيجان، الغضب، النهوض "[3] فإذا أخذنا بهذين المعنيين اللاتيني و العربي في تعريف الثورة، نجد أنها لم تكن في الجزائر وليدة نوفمبر 1954 لأن التمرّد و الهيجان كانا دائما نهج الجزائريين لاسترجاع الهوية الاجتماعية و العودة إلى الذات الجزائرية بالانتفاضات المتتالية ضدّ مجرد الوجود الفرنسي باعتباره خطرا يهدد الكيان الاجتماعي، ثم التمرد و العصيان على السياسة الاستيطانية التي فرضتها الحكومة الكولونيالية بالقهر و التعسف أي رفض الاستعمار بأسلوب أو بآخر، نقصد بذلك الاختلاف الايديولوجي في الحركة الوطنية الجزائرية و الذي عكسته تلك التنظيمات المختلفة و المنبثقة عن طبيعة الصراع القائم، ليس فقط على المستوى الداخلي للمجتمع الجزائري و إنما أيضا على المستوى العالمي بحربيه الأولى و الثانية، و كذلك ما أفرزته الحرب الباردة بين قوى القطبي الشرق و الغرب من قيم و اعتبارات كان لها انعكاساتها على العلاقة بين الحكومة الفرنسية و الجزائريين (النخبة) من جهة، و بين النخب الجزائرية أي بين الوطنيين والاشتراكيين (الشيوعية)، لأن الحرب الباردة أو الحرب السياسية نقلت الصراع و المنافسة على الهيمنة نحو بعد معياري اقتصادي حُوِّلت تجاهه الشرعية السياسية، و تصبح الثورة مفهوما تتقاذفه المصالح الدولية و لا تكون السلطة إلا الادارة التي تحقّق بها الهيمنة يراها القطب الاشتراكي (الشيوعي) مركزية شمولية تحكم سيطرتها على كافة الأجهزة الحكومية ويراها الرأسماليون نزعة توسعية امبريالية التي تعني ممارسة السلطة أو

---

[1]- Mohamed Harbi, 1954 la guerre commence en Algérie, Ed : complexe 1998, p 7 « Le 94roups94i de 94roups94ion national n'était pas monolithique, a l'image des 94roups sociaux, les familles politiques qui le composaient étaient dans des rapports conflictuels. Chacune d'elles, réformiste ou radicale, se présentaient comme la détentrice par excellence de la vérité et recourait plus volontiers à l'exclusion qu'a la discussion. »

[2] -Encyclopédie universelle, Paris 1972 Vol 14 p 106 – 208.

[3] -ابن منظور، لسان العرب، دار صادر بيروت، باب الراء مادة ثورة ص 108.

السيطرة خارج مناطق حدودها. فكان لابد لهذا الصراع من أن ينتج رموزه و مبادئه التي تناقضت في محتوياتها بين الاتجاهين الرئيسيين
(الشيوعي و الرأسمالي) و كان لها انعكاساتها على العمل الثوري في الجزائر باعتبارها مستعمرة فرنسية حيث:

أ. في موقفهم ضدّ الاتجاه الشيوعي زعم الفرنسيون أن الثورة في الجزائر إنما هي من صنع قواعد النظرية الشيوعية التي تقوم على توظيف المعارضة الإثنية و الاجتماعية و الايديولوجية المتواجدة، و استغلالها لمقاومة النظام القائم بأسلوب الارهاب والدعاية[1] و من ثم كان شعار الحرية و تحرير الجزائر من اختراع الشيوعية العالمية و أن الحركة الوطنية الجزائرية كانت هي نفسها من صنع الشيوعية الفرنسية (الحزب الشيوعي الفرنسي) ابتداء بتأسيس نجم شمال إفريقيا كأول منظمة ثم استفحلت إلى حزب الشعب الجزائري الذي أنشأ حركة انتصار الحريات الديموقراطية و التي تفرعت عنها الحركة الوطنية الجزائرية MNA وجبهة التحرير الوطني FLN.

إذن هي المرجعية الشيوعية للعمل الثوري حسب الطرح الفرنسي، مهملا المطالب اليبرالية التي رفعتها النخبة المثقفة ابتداء من العام 1919 مع حركة الشبان الجزائريين و كذلك حركة الأمير خالد مطالبا بالاستقلال الذاتي، و لم يكن هؤلاء من المعجبين بالفكر الشيوعي بل كانوا من أنصار اليبرالية الاندماجية التي احتفظت بأوفيائها من المواطنين إلى يومنا هذا.

ب. تحت ضغط المعيارية الاقتصادية و الاجتماعية بين قوى الشرق و قوى الغرب، تمّ ترسيخ الايديولوجية الثورية في الجزائر لخوض الصراع نفسه و المنافسة على الشرعية بين ما هو تحديثي اجتماعي و سياسي مع أحباب البيان و الحرية، و ما هو اصلاحي ثقافي ديني مع جمعية العلماء المسلمين و ما راديكالي مع حزب الشعب وما تفرع عنه من تنظيمات سياسية كحركة انتصار الحريات الديموقراطية ثم الحركة الوطنية و جبهة التحرير الوطني، عبرّت عن الاختلافات التأسيسية في صفوف الحركة الثورية بين المركزيين و المصاليين في حزب الشعب و بين هؤلاء الراديكاليين و اليبراليين، أعطت طابع الصراع بين التجمعات " La lutte des clans "[2] حسب تعبير محمد حربي حيث غُيّب التأطير الشعبي على أساس القناعات الإيديولوجية وانحرف نحو القناعات الشخصية.

[1] -Guy Pervillé, La Révolution algérienne (1954-1962) et la guerre froide (1985), Érudit, PDF.

[2] -Mohamed Harbi, Le FLN mirage et réalité, des origines a la prise du pouvoir (1954-1962), Ed : j.a, 1980.

و لم يعد الاختلاف بين الحركتين FLN – MNA بسبب انعدام الائتلاف الفكري فقط بل كان أيضا بسبب الطموح إلى امتلاك السلطة الشرعية بعد استقلال الجزائر و بعد أن أصبحت الثورة ضرورة عسكرية اجتماعية وسياسية و موعدا تاريخيا لاختبار القيم النضالية تحت تأثير ردة فعل الشعب الجزائري الذي تبقى قيمه الثقافية هي المرجعية الرئيسية لأية شرعية سياسية، تفطن لها رواد الحركة الثورية خاصة منهم الشعبيون بأن أعادوا توظيفها لاختبار قدراتهم على قيادة شعب كان يعاني آنذاك القهر الاقتصادي و الاجتماعي كما فعل مصالي الحاج الذي حوّل هذه القيم الثقافية إلى رؤية ثورية معادية للوجود الفرنسي كأولوية يتأكد من خلالها البعد العربي و الاسلامي للشعب الجزائري " ساعيا إلى حكومة وطنية ثورية و جيش و طني و استرجاع العربية كلغة رسمية"[1]

هو إذن ميلاد النزعة الشعبوية بأبعادها الثقافية الدينية و الاثنية، ستعيد بناء مفهوم السلطة السياسية في جزائر الثورة انطلاقا من قناعات مصلي الحاج في اعتبار " أيُّ برنامج سياسي و التدخل المباشر مفتاح لحل الاشكالية الوطنية، و أن التجاهل على مستوى الوعي الجماهيري و الاتحاد قد يقود إلى المغامرة "[2] و لأن السلوك الاجتماعي و السياسي أصبح مشروط " بالوعي العقائدي الديني و اللغوي، تبنّت المقاومة من أجب الاستقلال مفهوم المقدس و التضحية في سبيل الله "[3] تحت ضغط العلاقات الطبقية لنمط الانتاج الكولونيالي الرأسمالي، بعد أن خرّبت قواعد النظام الاقتصادي التقليدي القائم أساسا على الفلاحة والزراعة، و حوّلت الجزائريين المسلمين إلى طبقة عمالية و فلاحين أقنان و أجراء يعانون الفقر و البؤس، فتعلق الأمر بخطاب سياسي يواجه بين الفقراء المعوزين و الأغنياء الخاضعين للتأثرات الخارجية، مستمدا دعائمه من عمق القومية العربية في بعدها الروحي الذي تجلى من خلال تكريس القيم العربية و الالتزام بالدين، و من خلال ترسيخ قيم الوطنية الشعبية كان يراها مصالي الحاج في " إبداعية الشعب و في التفوق الأخلاقي لغير المتعلمين و غير المثقفين "[4] و تلك هي الشعبوية التي جعلت حركة انتصار الحريات الديموقراطية و حزب الشعب تتماسك " بعد أن انتقلت إلى الفضاء الايديولوجي في عمق المجتمع "[5] و بالتالي المرجعية الدينية،

[1]- Ibid., p 16 « l'indépendance totale de l'Algérie, le retrait total des troupes d'occupation, la constitution d'une armée nationale, d'un gouvernement national révolutionnaire, d'une assemblée constituante élue au suffrageUniversel, que la langue arabe soit donnée comme officielle,.... »

[2]- Mohamed Harbi, 1954 La guerre commence en Algérie, Op.cit. p 52 « Pour Messali qui considère le programme politique et l'intervention directe du peuple comme les clés de la solution à la question nationale, l'indifférence au niveau de conscience des masses et à la question des alliances risque de mener à l'aventure. »

[3]- Ibid. p52 »La 96ute pou l'indépendance s'apparente, dés lord, à une suite d'actes sacré, des sacrifices au service d'une cause mystique."

[4]- Mohamed Harbi, L'Algérie et son destin, croyants ou citoyens, Paris L'Arcantère, 1992 p 50.

[5] -Ibid. p 83.

و منه تأسست المقاومة كضرورة تتبنى العنف الثوري كمنطق للتعبير عن نفسها و كاستمرار للمقاومات الشعبية السابقة، أي الجهاد بقيادة زعاماتية شعبوية ستكون متغيرا انقلابيا لقياس الشرعية السياسية حول مفهوم السلطة في الجزائر بدأت ملامحه مع أزمة حزب الشعب الجزائري و حركات انتصار الحريات التي كشفت عن البوادر المرجعية في صناعة الزعامات، عندما انقسمت كحركة إلى مصاليين و مركزيين قيادة و زعامة، و جريهم وراء الشرعية السياسية ـــ التي لم يكن لديها أي معنى في ظل الاحتلال الفرنسي ـــ مما جعل صورة هذا الحزب تهتز و تضطرب في نظر القاعدة من المناضلين المتوسطين اجتماعيا و ثقافيا خاصة و أن اليساريين في انشقاق الحركة بدأوا يشككون في عروبة الجزائر و الاسلام و قرر هؤلاء اليساريون كأعضاء في اللجنة الفيدرالية الفرنسية بأغلبية 28 صوت من جملة 32 صوت استعمال القوة ضد اللجنة المركزية لرفض هذه الفكرة (العروبة و الاسلام)[1]

و لأن العروبة و الاسلام ليسا مجرد فكرة، بل هي من ثوابت الأمة الجزائرية و مبدأ من مبادئ النزعة الشعبوية الجماهيرية، لم يتمكن هؤلاء اليساريون من استدراك الشعبوية و انتزاع الشرعية السياسية بل وطّدوا الصراع داخل الحركة، الأمر الذي دفع شبابها من القاعدة النضالية من خلال صحف الحزب و منظماته أن يؤسسوا جناحا ثوريا سريا أُكتُشِف أمره سنة 1950 من طرف السلطات الفرنسية، ثم أعادوا بناءه تحت مسمى الجبهة الثورية للوحدة و العمل، تمكنوا بواسطتها من الوصول إلى تفجير ثورة نوفمبر 1954 التي أعادت ترتيب الفكر الوطني الجزائري، و أنتجت قيما و معايير لضبط مفهوم السلطة السياسية كان الدين الاسلامي إحدى المتغيرات القيمية فيها و ليس كلّها طالما أن فكرة الوطنية تتقاسمها التصورات الاشتراكية و الاغراءات اليبرالية كل منها تشد الفتوى الدينية و الاجتماعية والسياسية'لى جانبها.

2. نوفمبر 1954 سلطة الزعامة و العقيدة

ارتبطت ثورة التحرير الجزائرية بتاريخ أول نوفمبر 1954 و جبهة التحرير الوطني بجناحه العسكري جيش التحرير الوطني على أساس أن فاتح نوفمبر كان مرجعية لإحداث القطيعة على مستوى الاختلافات الايديولوجية في سياسة المقاومة و " وقت حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص و التأثيرات"[2] و موعدا لتغييب كل ملامح التنافس على الشرعية السياسية و " وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات التافهة و المغلوطة لقضية الاشخاص و السمعة، و لذلك فهي موجهة فقط ضدّ الاستعمار"[3] و كان الأمر كذلك نظرا للموقف الاحتلالي الذي اتخذته فرنسا تجاه العمل السياسي للأحزاب

[1]- Mohamed Harbi, Le FLN mirage et réalité, Op.cit. p 65.

[2]- بيان أول نوفمبر 1954.

[3]- نفس المرجع.

الجزائرية باختلاف توجهاتها من خلال رفضها لأي عمل يعيد للجزائريين مكانتهم الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية أو " منحهم أدنى حرية"[1]

فإزاء هذا الموقف الاحتلالي اقترب البعض من الشبان الجزائريين أعضاء النخبة والمناضلين في الحركة الوطنية، من القاعدة الشعبية لتكثيف الضغط و تفجير الثورة بغرض تصفية النظام الاستعماري و " بناء دولة جزائرية ذات سيادة ديمقراطية اجتماعية في إطار المبادئ الاسلامية"[2].

و كان يكفي مثل هذا لجعل الثورة تحتضن كل الاختلافات الايديولوجية التي بقي مشروع السلطة السياسية في الجزائر مرهون بها أكثر مما كان مرهون ببرنامج الثورة و خطابها الجهادي الاستقلالي الذي رفعته جبهة التحرير الوطني كحركة تجديدية و تنظيم بديل، قدّم نفسه مستقلا عن أطراف النزاع على السلطة ليضع المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات. أما ممارسة السلطة فقد احتوتها الضرورة الاجتماعية و السياسية للثورة، فجعلتها سلطة عسكرية تتقلدها قيادات الحرب التحريرية و يشرعنها مبدأ الجهاد في سبيل الله و الوطن، أين ظهرت قداسة الفعل الثوري لكل من القائد و الجندي. فاتخذ مفهوم السلطة بعدا وطنيا ودينيا حرصت كل النصوص الثورية على تجديده و تجسيده لما كان له من دور استراتيجي في تسيير الثورة التحريرية و استمرارها، كما سيكون له مدا في تسيير النزاع و المنافسة على مقاليد السلطة بعد استقلال الجزائر.

أ. جبهة التحرير الوطني مشروع السلطة الوطنية في الجزائر

يبنى أي مشروع على التنظير الفكري و التخطيط و الدراسة خاصة إذا ما تعلق الأمر بمشروع ثوري انقلابي يهدف إلى التغيير الجذري في حجم تحقيق الاستقلال و استرجاع السلطة و السيادة، و قد يرى البعض من المنظرين و المحلّلين لثورة نوفمبر 1954 بأنها لم تحتكم على أسس نظرية فكرية خاصة بها " فغيّب كل تنظير و تنظيم ... و قد تمّ التحضير لها في عجالة.."[3] أي غياب المشروع الثوري. ربما كان ذلك صوابا إذا ما قورنت الثورة الجزائرية بالثورة الفرنسية التي استشهد بها هؤلاء و التي فجرتها أفكار العقد الاجتماعي وفلسفة الحق و الحرية و العدالة و المساواة، و كذلك الثورة الروسية التي حقّقتها النظرية الماركسية بمبدأ الملكية. تلك هي القواعد التي رفعت عليها فرنسا أركان جمهوريتها و تلك هي الثوابت التاريخية في النظرية المادية التي حوّلت النظام الروسي (الشرقي) إلى اتحادية و قيست على أساسها طبيعة السلطة بمفهوم العقد الاجتماعي في الثورة الفرنسية و بمفهوم الصراع الطبقي في الثورة الروسية.

---

[1] - نفس المرجع.

[2] - نفس المرجع.

[3] -Mohamed Harbi, Le FLN mirage et réalité, Op.cit. p115-165.

أما الثورة نوفمبر 1954 الجزائرية و إن كانت قد افتقدت إلى نظريته الخاصة لعدم وجود منظرين جزائريين لها، فإنها كذلك لم تقم في فراغ فكري بل صنعتها قناعات منها ما هو من الثوابت الاجتماعية و الثقافية لأمة إسلامية ذات سيادة، و منها ما هو إيديولوجيات مستعارة خدمت المهمة الوطنية و ثمّنت الحركة النضالية مستلهمة عن كل من نظرية العقد الاجتماعي و النظرية الماركسية. و هذا ما يجعلنا نقول بوجود مشروع سياسي حول السلطة نقرأه من خلال الحركة الثورية و ما أنتجته جبهة التحرير الوطني من قيم عبّرت عن الضرورة الاجتماعية للهيمنة العسكرية و الالتزام أمام سلطة القائد الزعيم.

و إذا كانت ثورة نوفمبر 1954 غيّبت الأسماء الوطنية كما ادّعاه البعض من المؤرخين الفرنسيين بزعمهم أنها " ثورة بدون وجوه "[1] une révolution sans visages » فإنها لم تغيّب الأفكار الوطنية التي جسدتها مواثيقها و نصوصها ابتداء من بيان أول نوفمبر 1954 الذي كان خطابا مرجعيا تأسس بلغة صريحة فسّرت بعدا رئيسيا في مشروع السلطة السياسية و قد حاول التجرّد من كل انتماء ايديولوجي، مستعينا بالعقيدة الاسلامية كأحكام و قواعد تؤكد الهوية القومية للجزائريين و تؤيد الشرعية الثورية. و لم يكن حكم الامامة أو الخلافة أي ذلك الارث السياسي للسلطة في دولة الاسلام مطلبا ثوريا، نظرا لتطور مفهوم السلطة منذ أن بدأت الجزائر كغيرها من البلاد المغاربية و الاسلامية عامة تواجه الوجود الخارجي الغربي أي ذلك الآخر الذي استلم المواقع الاستراتيجية في تسيير القوى العالمية و العلمية، فاتحا أبواب الجدل الفكري و النقدي لنظام الحكم و دساتيره بعيدا عن أي حق إلهي أو شرعية دينية أو نسبية، و لسنا نقصد بذلك الطرح العلماني بالضرورة بل أن نشير إلى الطرح العقلاني في فهم السلطة و الذي لم يطرح إشكالا في الجزائر على مستوى تنظيمات الحركة الوطنية وكانت على اختلاف توجهاتها الايديولوجية لا تقصي العامل الديني (الاسلام) كمتغير ثابت في دعم الشرعية النضالية، مطالبة كلّها بحماية المعتقد الاسلامي من التعسّف الاحتلالي. ولم تكن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين كتيار عربي اسلامي في مواجهة التيار الشيوعي اللائكي تتبنى أي صراع علني قد يكون من شأنه خلق اشتباك الديني بالسياسي بل تبنت الاصلاح و نشر التعليم العربي كما سبقت الاشارة إلى ذالك، حتى و إن لم يكن ذلك في حياد سياسي ــ نظرا لطبيعة الظروف الاستعمارية ــ فإنها لم تخوض الجدل السياسي حول السلطة و لم تنافس كتنظيم ديني في الحركة الوطنية على الشرعية الشعبية، و لم يشارك أعضاءها في أي تمثيل نيابي أو انتخابي شعبي. و بالرغم من أنها أسست للالتزام الاسلامي لم تغامر بأي قيادة عسكرية جهادية بل اتّخذت موقفا متخوفا من اندلاع ثورة نوفمبر 1954 قبل أن تنظم إليها (

[1]- Benjamin Stora, La gangrène et l'oubli, la mémoire de la guerre d'Algérie, Paris la découverte 1998 p8.

1956) معتبرة ذلك حدث مفاجئ، و لكنها لم تعاديه بل فقط لم تكن تريد أن تتورط في مأساة قد تشبه تلك التي عرفها الشعب الجزائري في 8/ ماي/ 1945 كما جاء على لسان الشيخ محمد خير الدين ردا على طلب انضمام جمعية العلماء المسلمين إلى جبهة التحرير الوطني قائلا: " إننا لا نريد أن نكون أعداء غير أننا تحالفنا في ماي 1945 مع حزب الشعب و أحباب البيان و دفعنا ثمن ذلك، إن الموقف مختلف هذه المرة ... لسنا مورطين ... لقد تصرفتم لوحدكم و ستدفعون الثمن وحدكم."[1] ولعلّ المقصود هنا بالتصرف هو بيان أول نوفمبر الذي لم يشارك علماء جمعية المسلمين الجزائريين في مضمونه و لا حتى في صياغته، فكان هذا الغياب هو المؤشر الذي يفسر طبيعة العلاقة بين الديني و السياسي حول مشروع السلطة و بناء الدولة الجزائرية، تلك العلاقة التي حدّدت ملامحها أزمة حزب الشعب و حركة انتصار الحريات الديموقراطية تماما كما ستحدّد ملامح السلطة السياسية المتمثلة في النزاعات الشخصية و أدلجة المواقف النخبوية بين يساريين و غيرهم، كل منهم سيملك الشرعية في ظل كل المواثيق الثورية ومؤسساتها السياسية و العسكرية التي احتوت القاعدة الشعبية منذ بيان أول نوفمبر عن ميلاد جبهة التحرير الوطني بديلا عن كل الانقسامات الحزبية بما في ذلك جمعية العلماء المسلمين كاتجاه ديني، و وجه نداءه إلى كل الجزائريين بانطباقاتهم الاجتماعية تحت قيادة جماعية تمثلها اللجنة الثورية للوحدة و العمل، هم أعضاء من المناضلين في حركة انتصار الحريات الديموقراطية المنبثقة عن حزب الشعب. نريد بهذه الالتفاتة الاشارة إلى المرجعية السياسية أي الفكر الاشتراكي الذي سيتزعم مشروع السلطة لإقامة دولة ديمقراطية بمبادئ إسلامية لم تُحَدّد و لم تُعَرّف ربما لأن مبادئ الاسلام واضحة و محددة في دستور الشريعة الاسلامية، إلا أنها لم تكن كذلك في الحياة الاجتماعية و السياسية للشعب الجزائري، نظرا لما آلت إليه المعرفة بالدين من تقهقر و تراجع نحو البدع و الخرفات والجهل بالتعاليم الحقيقية، لم تتمكن نخبة العلماء من استدراكها رغم جهود الاصلاح التي بدلتها بسبب ما واجهته من تحوّلات.

و هكذا غيّب كل طرح أو نظرية دينية في مشروع بناء السلطة السياسية، و باتت العقيدة الاسلامية مجرد مطلب متضمّن في إلزام فرنسا " بالاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية رسمية و إلغاء القوانين التي تجعل الجزائر أرضا فرنسية رغم التاريخ و الجغرافيا و اللغة والدين و العادات للشعب الجزائري"[2] و استبدلت العصبية الدينية بالعصبية الوطنية و القومية تحت تأثير:

ــ سوء المعاناة الاجتماعية و الاقتصادية التي عاشها الجزائريون شعبا و نخبا بأسلوب الظلم و القهر الاستعماري، تسبّب في تشريد الجزائريين و تفكيك الروابط القبلية و العشائرية في

[1] - جريدة البصائر رقم 302، 1955.

[2] -بيان أول نوفمبر 1954.

الأرياف و القرى و اغتراب سكان المدن أمام معالم المدينة و المشاريع الاستيطانية التي هدّدت المؤسسات الوقفية الدينية و أماكن العبادة و المدارس القرآنية، فقلصت من مهامها اليومية و تراجع نشاطها الفقهي، مما أدى إلى انحراف الكثير من القيم الاسلامية.

ــ تحديات الفكر الليبرالي و الشيوعي و اختراقه الفضاء الثقافي على مستوى النخب الجزائرية المحدثة التي بدأت تعبّر عن قناعاتها باللغة الفرنسية فاختلفت و تقدمت عن النخبة المثقفة التقليدية الناطقة باللغة العربية و التي بدأت تتراجع كتاباتها و خطابها السياسي و بالتالي الديني. أما الذي ظل ينشط منها فقد ساهم في خلق أساليب جديدة في الكتابة و خطاب "حلّ بسرعة محل المعارف الموروثة عن الثقافة العربية الاسلامية ".[1]

ــ تلاشي نظرية الامامة و الامارة و سلطة الخلافة أمام التنوير الحديث الذي بدأ يتبناه الاصلاحيون الدينيون أنفسهم وهم يقاومون المعتقدات القديمة الحاضرة في جزائر العشرينيات و الثلاثينات من القرن العشرين، و بدأ كاتجاه سلفي يقضي بالعودة إلى أصول الاسلام ومنابعه، يحاربون الرباطات و الأفكار الصوفية و يخضون خطابا تجديديا يكرّس الحداثة في إطار التمسك بالهوية الاسلامية، ابتداء مع الشيخ محمد رحال الذي عبّر جيدا عن هذا الاتجاه التأسيسي لاستيراد الحداثة الغربية قائلا: " إن ما يشوّه المجتمع الاسلامي هو جهله التام ليس فقط بالفنون و العلوم الحديثة و إنما أيضا جهله لدينه و تمسكه بمذاهب منحلة ومنظومة خاطئة من الأحكام و الخرفات جعلته يحذر و يتخوف من كل ما يأتي من الخارج دون تفكير ... حقا أنه لا يمكننا تقبل كل ما تقدمه لنا الحداثة... و لكن هناك الكثير منا يؤخذ عنها دون خطر كالعلوم الدقيقة والتنظيم الداخلي والسياسي، و نظام الاشغال العمومية و التعليم و ما يتعلق بالتجارة و الفلاحة و الصناعة، نستطيع اقتباسه دون تعديل."[2]

و إذا لم يكن هناك أي داع لأي تعديل خاصة فيما يتعلق بالنظام السياسي و المقصود به نظام الحكم الحديث بمؤسساته البرلمانية و الانتخابية و القضائية، فلا شك أن ذلك سيمنحه الشرعية الاجتماعية و يقضي بالتالي على أي إشكال سياسي ديني، طالما أن هذا الأخير لا يملك البديل في حل أزمة المجتمع الجزائري و تخلّفه، باعتراف جمعية العلماء المسلمين عبر جريدة المنتقد في

[1]- Abdelkader Djeghloul, La fonction des intellectuels algériens modernes 1830-1930, in Lettrés, intellectuels, et militants en Algérie, 1880-1950 Op.cit. p 11 «... un nouveau monde de présentation et d'organisation des discours qui va supplanter rapidement l'ancienne division des savoirs héritée de la culture arabo-islamique classique ».

[2]- Op.cit. p 14 « ce qui dépare la société musulmane aujourd'hui c'est se profonde ignorance, non seulement l'ignorance des Arts et des sciences actuels, mais encore et autant choses de sa religion sauf certains pratiques extérieures ...le culte dégénéré en une foule d'erreurs...c'est ainsi que tout ce qui vient de l'étranger est objet de méfiance...certes, nous ne pouvons pas accepter les yeux fermés ce que nous offre la civilisation...mais un grand nombre pourrait lui être empruntés sans danger.... ».

عددها الأول 1925 " إن الأمة الجزائرية أمة ضعيفة و متأخرة، فترى من ضرورتها الحيوية أن تكون في كنف أمة قوية و عادلة متمرنة، لترقيها في سلم المدينة والعمران، و ترى هذا في فرنسا التي ربطتها بها روابط المصلحة. فنحن نخدم للتفاهم بين الأمتين و نشرح للحكومة رغائب الشعب و مطالبتها بصدق و صراحة حقوقه ... و لا نرفع مطالبنا أبدا إلا لها.."[1] معجبين بمبادئها التنويرية مسترسلين " فإذا نظرنا إلى الثورة الفرنسية نراها علّمت الانسان و كتبت بدماء شهدائها حقوق الانسان الخالدة في الحرية و المساواة والاخاء..."[2] إلى آخر ما وظّفه هؤلاء الاصلاحيون الدينيون في بناء اتجاههم التجديدي وتبرير موقفهم الحيادي في مشروع السلطة السياسية الجزائرية، و هو ما ميّزهم عن الاصلاحيين اليبراليين من الوطنيين الذين عبّروا عن ذلك بفكر الاندماج مباشر بخطاب علماني مطالبين من وراءه بحقهم المدني و مشاركتهم إلى جانب الفرنسيين في نظام الحكم السياسي في الجزائر كمسلمين.

و لم يجعل هؤلاء الاصلاحيون الدينيون و اليبراليون من الاسلام مبدءا ثوريا انقلابيا ضدّ الحكم الفرنسي في الجزائر بل فقط خاصية من خصائص الشعب الجزائري، يجب على الادارة الاحتلالية الانتباه إليها. ينازعون بتصوراتهم الاصلاحية و الاندماجية الاتجاه الاستقلالي الذي لم يبتعد و لم يناقض الموقف السلفي من الاسلام، و لم يجادل اليبراليين في ذلك، و لكنهم اجتهدوا في توظيف مبدأ الجهاد لتحريك الأمة الجزائرية الاسلامية.

فلم يكن إذن نزاعا دينيا سياسيا بل هو النزاع على السلطة الذي سيبنى مشروعا تضمنته مواثيق الثورة التحريرية، رأينا كيف انطلق منها بيان أول نوفمبر 1954 و قد أكّد خطابه على " وجود محترفي السياسة الانتهازية... و وجود الطرفين الذين يتنازعان السلطة "[3] موجها نداءه إلى " جميع المواطنين الجزائريين و جميع الأحزاب و الحركات الجزائرية أن تنضم إلى الكفاح التحريري بدون أدنى اعتبار آخر"[4] و سوف يكون هذا النداء فاصلة تاريخية لإعادة صياغة النزاع حول السلطة السياسية و ليس انقلابا عليه، لأنه و بانضمام جميع الأحزاب الوطنية و الدينية ستقاس الشرعية الشعبية أي بمقياس العمل المسلح و درجات القيادة العسكرية أي بالشرعية الثورية.

ب. جيش التحرير الوطني و شرعية السلطة العسكرية

لم يكن انضمام أحزاب الحركة الوطنية إلى ثورة نوفمبر 1954 أمرا يقضي بانضمامهم إلى حزب جبهة التحرير الوطني، و إنما ما تمّ هو الالتحاق بجيش التحرير الوطني بمعنى الأخذ بمبدأ

---

[1] -جريدة المنتقد العدد 1 -18 1344 -11925 دار الغرب الاسلامي ط 1 2008 .

[2] -نفس المرجع .

[3] - بيان أول نوفمبر 1954.

[4] - نفس المرجع.

الكفاح المسلح الذي لم يكن يعني بالضرورة توحيد الايديولوجيات السياسية بل فقط الاشتراك في العمل المسلح لأنه سيصبح المتغير الأساسي في استحقاق الشرعية السياسية و تبقى القناعات المتباينة تنشط على مستوى الأشخاص و الزعامات القيادية و بدون إقحام الدين الاسلامي في النزاع بينهم بالرغم من وجود عناصر التيار السلفي من جمعية العلماء المسلمين في صفوف الكفاح المسلّح، و هو مؤشر مرجعي لتصحيح صورة الالتزام الاسلامي في الجزائر ليظهر كموقف خال من أي بناء نظري تجاه الاحتلال الفرنسي، بل كمتغير يميّز هوية الشعب و انتمائه التاريخي.

أما مشروع السلطة السياسية و إن كان الجهاد كمفهوم ديني من أول بنوده، فإن التخطيط له كان نتيجة لأزمة حزب الشعب و حركة الحريات الديموقراطية، و من صنع الحركة الثورية لحركة التحرير الوطني التي أعادت ترتيب المراكز و الأدوار بين زعماء الحركة الوطنية بقيادة مركزية ابتداء من مطلع العام 1955 بزعامة جديدة تمّت إلى حزب الشعب الجزائري على رأسهم كريم بلقاسم و عبّان رمضان و عمر أعمران و يوسف بن خدّة ثم" تدعيم الجبهة بقيادة حزب البيان أمثال فرحات عباس و أحمد فرنسيس و قادة جمعية العلماء المسلمين أمثال إبراهيم مزهودي و تفيق المدني و العربي تبسي"[1] فَمَثّل هؤلاء القيادة الجماعية للثورة داخل الجزائر و استدراك الفراغ السياسي الذي تركه استشهاد بعض القادة الأوائل، و وجود بعضهم في الخارج لقيادة الثورة مثل أحمد بن بلّة و محمد بوضياف.

و بين الداخل و الخارج في زعامة الثورة تجلّت ملامح التنافس على القيادة بين العمل السياسي و العمل العسكري حول السلطة و بناء مشروع الحكومة الجزائرية و الذي سيبدأ مع الدعوة إلى مؤتمر وطني للثورة " يعود الفضل في عقده إلى العربي بن مهيدي، حيث كان له شرف رئاسة أشغاله "[2] فقد كانت هذه المبادرة في عقد مؤتمر الصومام 1956 محطة تاريخية رئيسية ليس فقط في التنسيق للثورة و تخطيط العمل العسكري، و إنما أيضا مناسبة وطنية لقلب تنظيم و هيكلة العمل القيادي الزعاماتي بعد توسيع النواة الداخلية و محاولات إقصاء الزعامات الأصلية كبن بلّة و آيت أحمد و بوضياف و خيضر و " إجبارهم على العمل في إطار القيادة الجماعية الجديدة التي يتزعمها كريم بلقاسم و عبان رمضان و عمر أعمران "[3] الذين انضمت إليهم معظم القيادات و المنظمات الجماهيرية الطلابية و العمالية و كان يعني ذلك الانضمام إلى جبهة التحرير الوطني و تأسيس جهاز قيادي مركزي، أراد من خلاله عبان رمضان إعطاء الأولوية العمل الداخلي للثورة على العمل الخارجي في اتخاذ القرارات السياسية بمساعدة رفقاءه

[1] - عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، مرجع سابق ص 387 .
[2] - نفس المرجع ص 389.
[3] - نفس المرجع ص 390.

المركزيين من حزب الشعب و الحزب الشيوعي الذي ساهم في إعداد وثائق مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، فانعكست توجهاتهم الايديولوجية على قراراته المصيرية على المدى القريب و البعيد " تجاهلوا فيها البعد الاسلامي و العربي للثورة الجزائرية و حرصوا على الاشادة بالماركسية و النضال ضدّ الامبريالية و الاستعمار."[1] إنّه الموقف الذي سيخدم الصراع بين قادة الثورة في الداخل و الموجودين منهم في الخارج المدعومين من طرف الدول العربية و الاسلامية. كما شكل هذا الموقف صيغة جديدة في تحديد علاقة الدين الاسلامي بالسياسة، أكّدتها نتائج مؤتمر الصومام المتمثلة في إنشاء تنظيم إداري ولائي قائم على سلطة عسكرية " برئاسة عقيد و أربعة ضباط برتبة رائد في الجيش "[2] كما تمّ تأسيس المجلس الوطني للثورة و الذي يعتبر أول برلمان أو السلطة التشريعية في الجزائر أقحم بداخله كل القيادات الثورية برتبها السياسية و العسكرية منهم الأعضاء الدائمون و منهم الإضافيون أغلبهم من حزب الشعب و لا يتجاوز عدد الأعضاء من جمعية العلماء المسلمين عنصرين اثنين من مجموع 35 عضو أي ما يقارب 6% فقط وتغيب عضويتهم تماما في لجنة التنسيق و التنفيذ المنبثقة عن هذا المجلس أي إقصائهم من السلطة التنفيذية التي كانت تتولى تطبيق الفرارات السياسية و العسكرية المشكّلة من القادة البارزين في داخل الجزائر الذين يملكون السلطة الحقيقية خاصة بعد أن تقرر إعادة النظر في قرارات مؤتمر الصومام التي كانت تعكس توجهات عبان رمضان أو القيادة الجديدة في جبهة التحرير الوطني، فألغيت الفكرة أولوية رجال السياسة على العسكريين وتعزّزت لجنة التنسيق و التنفيذ بمكتب يتكوّن من القادة الخمسة، و بذلك انتقلت السلطة إلى جيش التحرير الوطني و القادة العسكريين في الولايات الستة بالقطر الجزائري.

فإذا كان مؤتمر الصومام 1956 ظرفا ثوريا تطلبه ضرورة التنسيق السياسي و العسكري فإنه أيضا و من نفس الضرورة كان مناسبة أُعلن فيها عن مشروع السلطة بطابعها التنفيذي والتشريعي كما حملته وثائقه و رمت إليه أهدافه التي لا تقرأ من خلالها أية إشارة إلى دور الاسلام في إقامة المؤسسات السياسية و الادارية للدولة الجزائرية رغم الاشادة به.

و لم يكن ذلك التغييب ليطرح إشكالا في مشروع السلطة السياسية حينها لأن مفهوم الشعب قد تضمّن كل المتغيرات الثقافية و الاجتماعية بما في ذلك المعتقد الديني، فكان يكفي شرط " الاعتراف بالشعب الجزائري شعبا واحدا لا يتجزأ " الذي رفعه مؤتمر الصومام مقابل وقف إطلاق النار، ليفهم الجميع قيادة و قاعدة موقف الثورة من الدين الاسلامي، و لم يكن يحمل هذا الفهم أي قطيعة مع الاسلام و هو من ثوابت الأمة، فتحوّل إلى عنصر من عناصر الشعبوية و متغير من متغيرات الوطنية و الهوية الثقافية التي وجد مكانه من خلالها عندما

[1] - نفس المرجع ص 393.
[2] - نفس المرجع ص 394.

تحوّلت لجنة التنسيق و التنفيذ إلى أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية في 1958/9/19 ضمّت 18 عضوا "[1] منهم أحمد توفيق المدني من جمعية العلماء المسلمين و وزيرا للثقافة. أما وزارة الدولة فكانت لكل من محمد بوضياف، حسين آيت أحمد، محمد خيضر، و وزارة الداخلية لأحمد بن طوبال و الشؤون الخارجية لآمين دباغين، و تولى وزارة القوات المسلحة كريم بلقاسم و وزارة المالية لأحمد فرانسيس و نيابة الرئاسة لأحمد بن بلّة كلّهم من حزب الشعب ما عدا رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس الذي كان ينتمي إلى حركة أحباب البيان.

و كان هؤلاء هم الذين سيختلفون فيما بينهم حول الهيكلة الحكومية التي شكلوها و إن كانت مؤقتة، فأدخلوها أزمة الزعامة الفردية و الاستئثار بالسلطة التي أثرت سلبا على أعمال هذه الحكومة و العمل المسلح عامة خاصة و قد استشهد " نصف قادة الولايات في داخل الجزائر مثل العقيد بن حواس ثم محمود بوقرة.."[2] و انشقاق وزرائها " الذين أحاط كل منهم نفسه ببطانة من رجال حزبه القديم ... و تجديد المنظمات القديمة[3] كما جاء على لسان قائد القوات المسلحة آنذاك السيد كريم بلقاسم الذي طالب بتدارك الأمر و إنشاء سلطة جديدة متجانسة، و بعد أن اتفق معه أغلبيه الأعضاء أقيلت حكومة فرحات عباس سنة 1959 من طرف المجلس الوطني للثورة نفسه و عزل رئيسها " لأنه لم يستطع لعب الدور المنوط به فاستبدل برئيس كان في المعمعة."[4] كما صرّح المجاهد الطيب الثعالبي لجريدة الجزائرنيوز. و لعلّ المقصود هنا " بمن كان في المعمعة " هو السيد يوسف بن خدة الذي حلّ محله على رأس حكومة عسكرية بعد اجتماع طرابلس 1961 ذلك الاجتماع التاريخي الذي كشف عن التوجهات الحقيقية في مشروع السلطة السياسية في الجزائر، لا تمتّ إلى بيان نوفمبر بقدر ما كانت تنتمي إلى المرجعيات الحزبية و إيديولوجياتها الوطنية، كان من نتائج ذلك أن "اضطرت هيئة الأركان ــ التي دخلت في خلاف مع رئيس الحكومة المؤقتة ــ إلى إنشاء سلطة موازية "[5] تحالفت مع بعض زعماء الثورة إثر خروجهم من السجن كأحمد بن بلّة الذي استطاع أن ينقل السلطة إلى " مكتب سياسي لجبهة التحرير الوطني تخضع له الحكومة المؤقتة "[6] التي كان يتزعمها المركزيون من حزب الشعب، سيهمشون أمام تحالف قيادة الأركان مع أحمد بن بلّة و عزمهم على عقد مؤتمر طرابلس 1962 أين سيتم تعيين القيادات الجديدة في الهيئة التنفيذية ممّا أثار الخلافات التي لا تُقرأ إلا كصراع على السلطة السياسية جسده الاختلاف على الأشخاص و الأسماء،

[1] - عمورة عمار، موجز في تاريخ الجزائر، مرجع سابق ص 193-194.
[2] - عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، مرجع سابق ص 487.
[3] - نفس المرجع ص 488.
[4] - الجزائر نيوز، بتاريخ 3 يوليو 2009 www.djazairnews.info.
[5] - عمار بوحوش، المرجع السابق ص 503.
[6] - Mohamed Harbi, Le FLN mirage et réalité, Op.cit p 326.

و أسلوب الاقصاءات و التصفيات الجسدية قبل و بعد هذا الاجتماع الذي لم يخرج بقيادة متفق عليها فوصف بالأزمة، إلى غاية الاعلان الرسمي على بعد نتائج الاستفتاء و قرار الشعب على استقلال الدولة الجزائرية، ثم تأسيس هيئة سياسية ذات سيادة تامة يشرف عليها السيد بن بلّة كسلطة تنفيذية لم تنهي الخلاف و الصراع بين أعضاء الحكومة الجديدة بل انتقل في صيف 1962 إلى مواجهة دامية بسبب قوائم الترشيح للانتخابات البرلمانية التي وضعها المكتب السياسي و رفضها البعض[1] فاستُعمِل جيش هيئة الأركان لإسكات الأصوات المعارضة و تبسط نفوذ الحكومة التي تتقاسم فيها المناصب الحساسة في الدولة إلى هواري بومدين لقيادة الأركان و إلى أحمد بن بلّة الذي تسلّم مقاليد السلطة السياسية.

فإذا ما التفتنا إلى كل هذه الديناميكية و التنافس الثوري و القيادي الزعماتي، سنجد أنه لم يكن هناك أي أدلجة للإسلام أو إدخاله طرفا في صراع الزعامات، بل كان موقف أعضاء جمعية العلماء تراجعي حيادي تستخلصه من تدخل توفيق المدني وزير الشؤون الثقافية يوم 1958/06/29 عندما قال بأنه : " يرى حكومة مجلس الوزراء صالحة للبقاء ... و ما يجب فعله هو إدخال تعديلات على نظامها لا على أشخاصها."[2] بالرغم من أن كل أعضاء الاجتماع رأوا أنها حكومة لم تؤدي دورها و أزّمت المصير الثوري. فلا يفهم إذن هذا الموقف لوزير الشؤون الثقافية عضو جمعية العلماء المسلمين إلا كرد فعل عن غياب مشروع ديني أو تصور إيديولوجية للتنافس على السلطة السياسية، و ظل الاسلام مجرد لغة تحمل المعنى الديني لمفهوم الجهاد و الاستشهاد في سبيل الوطن، و غابت الأسماء من مشايخ جمعية العلماء المسلمين في كل الخلافات الشخصية بين أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ بجناحيها السياسي و العسكري أي جهاز السلطة.

هكذا تمكن حزب الشعب الجزائري باختلاف توجهاته من تأسيس نموذجا للسلطة بطابع عسكري تطلبه المشروع الثوري ضدّ الاحتلال الفرنسي بعد أن تراجعت في الزمن و المكان المقاومات الدينية التي تزعمتها سلطة الامارة، و استبدلت العباءات و العمائم بالبدلات العسكرية التي ستحمل بعدا قداسيا و تتحول إلى رموز لفرض الشرعية لأنها ستحقّق ما لم تحقّقه العباءات و العمائم، و هو استقلال الجزائر. و هذا لا يعني إحداث القطيعة التاريخية و إنما هي فاصلة زمنية ستعطي قراءة جديدة لعلاقة الديني بالسياسي في الجزائر، و تعيد هيكلة المؤسسة الاسلامية كالزوايا و المساجد و الربطات في إطار تشييد نظام الحكم المبني على الوطنية و المدنية و المجالس البرلمانية و الشعبية.

---

[1] - أنظر في ذلك: عمار بوحوش التاريخ السياسي للجزائر، مرجع سابق و Mohamed Harbi, Le FLN mirage et réalité, Op.cit p

[2] - عمار بوحوش، نفس المرجع ص 490.